

454 حكماً بالإعدام لمعارضين للسياسي خلال عام 2023



الثلاثاء 23 يوليو 2024 04:13 م

رصدت المفوضية المصرية للحقوق والحريات، وحملتها "أوقفوا عقوبة الإعدام في مصر"، 454 حكماً بالإعدام في كافة مراحل المحاكمات لمختلف القضايا الجنائية خلال عام 2023.

وأوضحت المفوضية أن 124 حكماً من الأحكام الصادرة خلال عام 2023، أُحيلت أوراق المدانين فيها إلى مفتي الجمهورية، في حين واجه 297 شخصاً أحكاماً بالإعدام صادرة عن محاكم جنائيات الدرجة الأولى، وقد أيدت الدوائر الجنائية بمحكمة النقض 25 حكماً بالإعدام

أما بخصوص أحكام الإعدام التي تم تنفيذها بالفعل فقد رصد الباحثون 8 حالات نفذ فيها حكم الإعدام على المتهمين خلال عام 2023.

وفي تقرير صادر، بعنوان "الطريق إلى المشنقة"، عرضت المفوضية تقريراً وإحصاءً وصفاً وتحليلاً للبيانات والأرقام المتعلقة بالأحكام القضائية الصادرة في مواد الجنائيات والتي تقضي عقوبتها بالإعدام شناً لمرتكبيها، وذلك خلال الفترة الزمنية من يناير 2023 وحتى ديسمبر 2023.

وأوضحت المفوضية أنها اعتمدت في المنهجية البحثية على فريق الباحثين في مرحلة جمع المعلومات وتنقيحها وتدقيقها وثلاثة مصادر أساسية، أولها التغطية الإعلامية والصحفية للأخبار المتعلقة بالقضايا الجنائية، وثانيها المتابعة الدورية للجلسات العلنية في مختلف محاكم الجنائيات المصرية على مستوى عدة محافظات مختلفة، وثالثها المتابعة المباشرة مع محامي الدفاع في مثل تلك القضايا وذوي بعض المدانين بالعقوبة الأقسى في منظومة العدالة الجنائية

ورصد الفريق البحثي ثلاثة أنواع من الجرائم كان لها النصب الأكبر من حالات تطبيق عقوبة الإعدام، وهي جريمة القتل العمد، سواء اقترنت بجريمة أخرى أو لا، وجريمة الاعتداء الجنسي، وجريمتا الاتجار والجلب في المواد المخدرة

ورصد الباحثون أسباباً عدة لارتكاب المتهمين جريمة القتل العمد، كان على رأسها القتل لأسباب مادية، سواء كان ذلك لوقوع خلافات مادية بين المتهمين والمجني عليهم، أو لرغبة الجاني في الحصول على ممتلكات أو أموال من المجني عليه، وهو ما يعكس وطأة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تذهب بصاحبها إلى حبل المشنقة

أما عن الجغرافيا، فقد احتلت محاكم محافظات القاهرة والقليوبية المركزين الأول والثاني على التوالي في صدور أحكام بالإعدام في المواد الجنائية على المتهمين، وذلك بواقع 66 حكماً بالإعدام في القاهرة و50 حكماً بالقليوبية

ولفتت المفوضية المصرية للحقوق والحريات من خلال التقرير، وتقارير أخرى صدرت على مدار السنوات القليلة الماضية، إلى المخاطر المستمرة التي تحيط بالمجتمع المصري، نظراً لاستمرار التوسع في تطبيق أحكام الإعدام على جرائم متعددة تفوق بكثير ما أفترته المادة 6 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بأنه إذا كان لا بد من تطبيق العقوبة فيجب تطبيقها على الجرائم "الأشد خطورة"، وهو المصطلح الذي لا يجب استخدامه خارج نطاق جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية